وقد استأنف مجلس الامن البحث في الموقف في القدس من جديد، وذلك في ١٩٦٨/٥/٦. وبعد مناورات متعددة، تقدّمت الدول الافريقية والآسيوية والاميركية اللاتينية بمشروع قرار الى المجلس، في ١٩٦٨/٥/١١. وقد وافق المجلس على القرار، بأغلبية ١٣ صوتاً وامتناع دولتين عن التصويت، هما الولايات المتحدة الاميركية وكندا. وقد أشار القرار الرقم ٢٥٢ الى القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة، في ٤ و١٩٦٧/٧/١٤، والى رسالة مندوب الاردن، وكذلك الى تقرير السكرتير العام للامم المتحدة، وأخذ في الاعتبار تصرّفات اسرائيل المتعنّتة والمنافية للقرارين، وأعلن المجلس أسفه لعدم امتثال اسرائيل لقراري الجمعية، واعتبر ان الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي قامت بها اسرائيل، ومن بينها نزع ملكية الاراضي والممتلكات، والهادفة الى تغيير الوضع في القدس، هي اجراءات باطلة، ولا تغيّر الوضع. ودعا المجلس، في قراره، اسرائيل الى الالغاء العاجل لجميع الاجراءات التي اتخذتها فعلاً، مع الامتناع عن اتخاذ أي اجراء يهدف الى التغيير في القدس.

والواقع، ان المجال لا يتسع لتعداد القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة، سواء من جمعيتها العامة او في مجلس الامن. فواضح، تماماً، ان اسرائيل لم تستجب لقرارات الامم المتحدة، واستمرت في الاستيلاء الكامل على القدس. وعلى الجانب الآخر، لم تتوقف الامم المتحدة عن اصدار قراراتها. فقد أكد مجلس الامن، في قراره الرقم ٢٦٧، في ١٩٦٩/٧/٤، من جديد، قراره السابق الرقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨؛ وأسف لعدم ابداء اسرائيل أي اعتبارات لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن؛ واستنكر، بشدة، الاجراءات المتخذة بتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس؛ كما أكد ان كل الاجراءات والافعال التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل، والرامية الى تغيير الوضع القانوني للقدس، غير مشروعة، ودعا الى الرجوع عن كل ما اتخذ من اجراءات غير مشروعة، وطالب اسرائيل بأن تخطر مجلس الامن، دون ابطاء، بنواياها في ما يتعلق بتنفيذ هذا القرار[٣٧].

وعلى اثر حرق المسجد الاقصى، في ١٩٦٩/٨/٢١، دعا الملك فيصل، ملك العربية السعودية، آنذاك، الى قمّة اسلامية. وقد ارتوّي الدعوة الى مؤتمر قمّة عربي، عقد في الرباط، في ١٩٦٩/٩/٢٤، تلاه اجتماع احدى وعشرين منظمة ومؤسسة اسلامية في الرباط، وعقدت رابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة، في ١٩٧٠/١٠/٣، وانشغل العالم العربي، والاسلامي، بعديد من اللقاءات والاجتماعات بصدد هذا الحادث الجلل.

كان أهمّ قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية تكوين لجنة دائمة تسمّى «لجنة القدس»، تتولّى متابعة القرارات التي يصدرها المؤتمر الاسلامي، وذلك من منطلق ان القدس جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني، وهناك حتمية المحافظة على عروبتها، ضماناً لقدسية الاسلام والاديان السماوية عامة[٣٨]. كذلك اتخذت الامم المتحدة، من خلال مجلس الامن، القرار الرقم ٢٧١، في ١٩٦٩/٩/١٥، دانت فيه حرق بيت المقدس. واعتبر المجلس ان أي عمل لتدمير، وتدنيس، الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في القدس، وتشجيع هذه الأعمال، يؤدي الى تعريض السلام والامن الدوليين للخطر الشديد. ووصف القرار هذا العمل بأنه عمل كريه يدنّس المسجد الاقصى.

ولقد توالت قرارات الامم المتحدة، سواء من خلال الجمعية العامة أو مجلس الامن. ولكن لعل السؤال الملحّ هو: هل استجابت اسرائيل للقرارات العديدة؟ لقد ادارت اسرائيل ظهرها لكل نداء، وتكتل، وتنظيم، دولي واقليمي وعالمي، ونظرت، فقط، الى فرض سيطرتها على القدس. وهي، في هذا، مؤيّدة بعناصر القوة الخارجية، وبشكل خاص من الولايات المتحدة الاميركية.